موقف دولة قطـــــــر والمملكة العربية الســـــعودية من الاتحاد التساعي

1968– 1971م

الباحث الأول:
أ.د. أحمد محمود علو
جامعة سامراء – كلية الآداب

الباحث الثاني:
سجى إسماعيل إبراهيم
جامعة سامراء – كلية التربية

الملخص:

في عام 1915م أثيرت قضية الحدود القطرية – السعودية، إلا أن بريطانيا استغلت الموقف في أثناء انعقاد معاهدة دارينبين بريطانيا والمملكة العربية السعودية، إذ أكدت بريطانيا فيها على وجوب احترام الأمير عبد العزيز آل سعود لتلك الحدود، وأعلن الأخير أنه ملتزم بتلك الحدود على أكمل وجه، إلا أن عبد العزيز آل سعود بقي يخطط لضم الأراضي القطرية إليه، وذلك ما كشفه السير برسي كوكس(percy cox) المندوب السامي البريطاني في العراق عام 1922م أثناء عمليات التنقيب عن النفط في منطقة الإحساء، على أن عبد العزيز آل سعود استمر في تطلعه بضم الأراضي القطرية إليه، فتصدى السير برسي كوكس لعبد العزيز آل سعود وأوضح له أن بريطانيا ستتصدى لأي تجاوز للحدود السعودية – القطرية، لذا فقد أوعز السير برسي كوكس إلى بريطانيا وجهة نظره إلى ضرورة رسم خط تكون عليه الحدود السعودية – القطرية يبدأ من نهاية الخليج العربي الواقع إلى الجنوب من جزيرة البحرين ويمتد إلى الشرق من منطقة أنباك (قرية تقع في منطقة الإحساء) إلا أن هذا الخط هو مجرد تصريح وهو ما عرف فيما بعد بتصريح السير برسي كوكس.

الكلمات المفتاحية: الخليج العربي، السعودية، قطر، العلاقات السياسية.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The position of the State of Qatar and the Kingdom of Saudi Arabia on the nineteenth union 1968-1971 AD

Prof. Dr.Ahmed Mahmoud Alou
Samarra University - College of Arts
Saja Ismail Ibrahim Abdullah
Samarra University - Faculty of Education

Abstract:

In 1915 AD, the issue of the Qatari-Saudi border was raised. Still, Britain took advantage of the situation during the convening of the Darien Treaty between Britain and Saudi Arabia, in which Britain confirmed that Prince Abdulaziz Al Saud must respect those borders. The latter announced that he was fully committed to those borders, except that Abdul Aziz Al Saud continued to plan to annex the Qatari lands to him, and that was revealed by Sir Percy Cox, the British High Representative in Iraq in 1922 AD during oil exploration operations in the Al-Ahsa region. However, Abdulaziz Al Saud continued his aspiration to annex. Then Sir Percy Cox confronted Abdulaziz Al Saud and explained that Britain would confront any transgression of the Saudi-Qatari borders. Therefore, Sir Percy Cox instructed Britain in his view of the need to draw a line on which the Saudi-Qatari border would be, starting from the end of the Arabian Gulf. To the south of Bahrain Island and extends to the east of the Anbak area (a village located in the Al-Ahsa region), however, this line is just a permit, which was later known as Sir Percy Cox's permit.

Keywords: Arabian Gulf, Saudi Arabia, Qatar, political relations.

المقدمة:

تعد دولة قطر والمملكة العربية السعودية من الدول العربية التي تقع على الخليج العربي، التي تربطهما وحدة التاريخ والدين والهوية، وهما جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، لذا فإن علاقتهما اتسمت بالهدوء والاستقرار، وكانت تسير بمسارها الصحيح، حتى وإن اختلفت الرؤى بينهما، وأهم ما يميز تلك العلاقات سرعة البلدين في احتواء المشكلات والخلافات الحاصلة بينهما، من دون اللجوء إلى العنف والخيار العسكري في حلها.

وكانت العلاقات القطرية_ السعودية قبل عام 1970م، متوترة وغير مستقرة؛ بسبب مسألة تسوية الحدود بينهما، إذ كانت المملكة العربية السعودية تطالب بضم جزء من الأراضي القطرية اليها، واستمرت تلك الخلافات حتى عام 1965م، إذ أعلن الطرفان عن تسوية مسألة الحدود بينهما، وأصبحت العلاقات تسير بمسارها الرسمي ولاسيما عند استقلال قطر عام 1970م، وأعلن الطرفان عن إنشاء علاقات دبلوماسية وزيارات متبادلة، نتج عنها عقد العديد من الاتفاقيات ولاسيما تلك التي تتعلق بالحدود سواء بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية والدول الخليجية الأخرى، وبذلك تمثل تلك العلاقات بين الطرفين دالة من دلائل التعاون والتضامن بين البلدين.

1.موقف دولة قطر من الاتحاد التساعي1968-1971م

بعد الدعوة التي وجهها شيخا أبو ظبي ودبي لشيوخ إمارات الخليج العربي التسعة والمتضمنة الدعوة لقيام اتحاد يضم كل إمارات الخليج العربي أعربت قطر منذ البداية عن شكوكها حول الاتفاق، وكان المستشار القانوني لحكومة قطر حسن كامل قد قدم إلى حاكم قطر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني مشروعا يتعلق بقيام اتحاد الإمارات العربية، وكان هذا المشروع

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

يهدف إلى اتحاد خمس إمارات هي: (قطر، والبحرين، ودبي، وأبو ظبي، وإمارة أخرى سميت في نص المشروع بإمارة الساحل العربي المتحدة)، وتضم الشارقة، والفجيرة، وعجمان، وأم القوين، ورأس الخيمة (الشلق، 1999، ص151)، إلا أن قطر في دعوتها هذه لم تكن تقصد قيام اتحاد سياسي واقتصادي وأمني كامل بين تلك الإمارات، وإنما هدفت بدعوتها تلك إلى توحيد سياسات الإمارات الخارجية وتنظيم الدفاع عنها، وقد بدا ذلك جليا بدعوتها إلى العمل بالاتفاقية وفقا للأنظمة والقوانين النافذة في كل إمارة (الشلق، 1999، ص152).

وبعد ذلك انعقد مؤتمر عام ضم حكام الإمارات التسعة –كما ذكرنا– في شباط 1968م في دبي فقدم الوفد القطري فيه مشروع الاتحاد، إلا أن تغيرات قد تم إدخالها إلى المشروع القطري منها: تجاهل عدة نصوص في المشروع القطري الذي أكد على أنه يجب أن يكون هناك رئيس أعلى للاتحاد، وأن يكون هنالك قائد عام للقوات المسلحة، ومحكمة اتحادية عليا للفصل في التنازع بين القوانين الاتحادية والمحلية، أما بقية بنود المشروع القطري فقد انسجمت مع نصوص الاتفاقية، وعلى الرغم من ذلك فقد ظهر انقسام داخل لجنة المستشارين مثل اتجاهه الأول البحرين وأبو ظبي والاتجاه الثاني قطر وبقية الإمارات، إذ كان الاتجاه الثاني يدعو إلى انتخاب رئيس وتأليف مجلس اتحادي وتحديد مقره؛ لأن قطر رأت أن عدم اتخاذ تلك الإجراءات يعني مخالفة صريحة لاتفاقية دبي (العيسى، 2015، ص62).

وعقد المجلس الاتحادي خمسة اجتماعات للمدة من أيلول 1968م وحتى حزيران 1969م إلا أن الاختلافات استمرت حول الكثير من القضايا، منها: مسألة الدفاع واختصاص المجلس الاتحادي وغيرهما، فضلا عن الخلافات بين قطر والبحرين حول المسائل الإجرائية والشكلية، فقد اعترضت البحرين على جدول الأعمال الذي قدمته قطر في الدورة الثالثة المنعقدة في الدوحة للمدة من 10

– 14 آيار 1969م، إذ قدم الوفد البحريني جدول أعمال آخر يتضمن موضوع مجلس الوزراء وتفرغ الوزراء الاتحاديين، فضلا عن بحث موعد لإنهاء المعاهدات القائمة وإعلان اتحاد الإمارات العربية كدولة مستقلة، فاقترحت أبو ظبي أن يكون ذلك بعد تأسيس الحكومة وإنشاء وزارة خارجية، وقد نال هذا المقترح موافقة جميع الإمارات باستثناء قطر التي وجدت بأن الاتحاد قائم قانونا بموجب اتفاقية دبي 30 آذار 1968م في حين أصرت أبو ظبي والبحرين على أن الاتحاد لم يقم بعد، وكان رأي قطر في ذلك بأن الاعتراف يأتي بعد الاستقلال، وأن الاستقلال لن يتحقق إلا بعد أن تكون هنالك اتصالات لإلغاء المعاهدات، إلا أن أعضاء الاتحاد لم يستجيبوا لرأي قطر (العيسى، 2015، ص62).

ولم تنسجم المقترحات القطرية مع بعض أو معظم أعضاء الاتحاد، وعلى سبيل المثال: قدمت قطر مشروع قانون ينص على اختيار كل حاكم عشرين شخصا يتولون انتخاب نواب كل إمارة، لكن البحرين اعترضت على المشروع في حين أصرت قطر على رأيها، ومن جانب آخر ظهرت أزمة جديدة حول اقتراح البحرين بأن تكون أبو ظبي مقرا مؤقتا لعاصمة الاتحاد، إلا أن قطر أصرت على ضرورة تحديد المقر الدائم أولا، إذ نال هذا المقترح تأييد أعضاء الاتحاد باستثناء البحرين، ولم تنته المشاكل عند هذا الحد بل ظهرت مشاكل أخرى كثيرة، كان أبرزها: فشل الدورة الرابعة المنعقدة يوم 20 تشرين الأول 1969م في أبو ظبي بسبب دخول المعتمد السامي البريطاني كما أسلفنا، الأمر الذي تسبب بانسحاب حاكمي قطر ورأس الخيمة من الاجتماع (قاسم، 2001، ص262)، ولكن هذا لا يعني أن قطر ستنسحب من الاتحاد كليا، ولكونها اللاعب الرئيس في فكرة الاتحاد أصدرت بيانا حددت فيه نقاط الخلاف وموقفها من الاتحاد (الشلق وعقيل، 1998، ص45).

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

وأصدرت قطر بيانا في تشرين الأول 1969م تطرقت فيه إلى موقفها من فشل الدورة الرابعة، وقد حددت عدة نقاط منها سياسية واقتصادية وعسكرية، وعلى الصعيد السياسي أشارت إلى مسألة توزيع الحقائب الوزارية، إذ إن الاختلاف في توزيع تلك الحقائب سيترتب عليه نتائج سلبية، فضلا عن أن قطر بررت انسحاب حاكمها الشيخ أحمد بن علي من الاجتماع بأنه جاء بسبب وجود المعتمد السامي البريطاني، إذ عدت ذلك تدخلا في شؤون الاتحاد، وأما على الصعيد الاقتصادي فقد أكدت قطر بأن الاجتماع لم يحدد نصيب كل إمارة في ميزانية الاتحاد، وعلى الصعيد العسكري أوضح البيان القطري بأن الاجتماع لم يحدد أماكن ملائمة للقواعد العسكرية للاتحاد (الشلق وعقيل، 1998، ص48).

وبعد أن أيقنت قطر بأن مقترح الاتحاد أصبح مهددا بالفشل، بدأت تفكر بحقيقة ذلك ووضعت فرضية تقول: ماذا لو حان موعد الانسحاب البريطاني ولم يتحقق الاتحاد؟ وقد كان لهذه الفرضية ما يبررها ولاسيما بعد فشل مقترح الوساطة البريطانية التي استمرت من حزيران حتى تشرين الأول 1970م، فضلا عن فشل الوساطة الكويتية–السعودية التي ذكرناها سابقا (العيسى، 2025، ص65)، وما تلاها من إعلان استقلال الإمارات السبع تحت مسمى الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول 1971م، واستقلال البحرين في 14 آب 1971م، وبالتالي إعلان قطر استقلالها في الأول من أيلول 1971م (العيسى، 2025، ص66).

إن قناعة قطر وتقبلها لفكرة عدم الانضمام إلى الاتحاد كان له ما يبرره، فالبنية التحتية القطرية لإدارة الدولة جعلتها مؤهلة لإدارة نفسها بنفسها كونها قد وصلت إلى مرحلة متطورة في بناء مؤسسات الدولة منذ أواسط خمسينات القرن العشرين، وعلى سبيل المثال: أنشأت قطر وزارة للمعارف في عام 1957م، ووزارة للمالية في عام 1960م، وألغت منصب المستشار البريطاني

وتولى صلاحياته الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الذي كان نائبا للحاكم ووليا للعهد في ذلك الوقت، فضلا عن ذلك قامت قطر بتأميم دوائرها من السيطرة البريطانية، وطرد مدير الأمن البريطاني كوكرين "Cochrane"، والاستغناء عن المديرين البريطانيين، إذ إنه وبحلول عام 1967م لم يتبق في إدارة الدولة القطرية إلا بعض المستشارين البريطانيين في الشؤون الفنية والعسكرية (الشلق، 1999، ص169-170).

2- موقف المملكة العربية السعودية من الاتحاد التساعي1968- 1971م

انمازت سياسة المملكة العربية السعودية تجاه دول إمارات الخليج العربي في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز بالنهج الثابت نفسه الذي سار عليه أسلافه الملك سعود والملك عبد العزيز، وأوضح الملك عبد العزيز أن سياسة بلاده تجاه البلدان العربية تقتضي التعاون إلى أقصى حد مع تلك البلدان، وأنه يسعى إلى المساعدة في تحرير جميع أجزاء الوطن العربي التي تخضع للسيطرة الاستعمارية، ولاسيما بلدان الخليج العربي التي تمثل عمقا استراتيجيا للملكة العربية السعودية، فضلا عن الروابط التاريخية التي تربط شعوب المنطقة ببعضها البعض (المنجد، 1972، ص115).

وتأكيدا لتلك السياسة، ركز الملك فيصل بن عبد العزيز على ضرورة استقلال مشيخات الخليج العربي ووجد بأن السبيل الوحيد لتحقيق ذلك، هو الضغط على بريطانيا لمنح تلك المشيخات الاستقلال التام، وتزامن هذا التوجه مع زيادة رغبة حكام المنطقة بتحقيق الاستقلال، ولأجل المضي في سياسته تلك، دأب الملك فيصل بن عبد العزيز في البداية على إضفاء نوع من الاستقلالية لحكام المشيخات الخليجية وذلك بمراسم الاستقبال التي قام بها، فقد عقد معهم اجتماعات رسمية تناولت الأوضاع العامة في الخليج، فضلا عن تدارس المقترحات التي من

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

شأنها تدعيم الرغبة الجماعية في التخلص من الهيمنة البريطانية، ومن جانب آخر أظهرت بريطانيا الكثير من التحفظات على الإجراءات التي قامت بها المملكة العربية السعودية في هذا المجال (الخليفة، 1996، ص83-86).

وحينما أعلنت بريطانيا عام 1967م نيتها الانسحاب نهائيا من عدن بحلول عام 1968م قام الملك فيصل بن عبد العزيز بتكثيف جهوده بالضغط على بريطانيا؛ لحثها على منح المشيخات الخليجية الاستقلال التام، وجاء ذلك بزيارة الملك فيصل بن عبدالعزيز إلى بريطانيا عام 1967م، إذ أكد للمسؤولين البريطانيين على ضرورة منح الاستقلال لمشيخات الخليج العربي والقيام بوضع ترتيبات أمنية تضمن استقرار المنطقة بعد الانسحاب البريطاني، وتعزيزا لموقفه طالب الملك فيصل بن عبدالعزيز الولايات المتحدة الأمريكية بالمساعدة للضغط على بريطانيا للتفاهم معها حول قضية الاستقلال، ومن الجدير بالذكر إن الظروف التي خلفتها حرب حزيران 1967م قد ساعدت الملك فيصل بن عبدالعزيز في موقفه المتمثل بالضغط على بريطانيا، مستغلا الاستياء العام من السياسات البريطانية في المنطقة العربية، والمتمثلة بدعم بريطانيا المباشر (لإسرائيل) (الزياني، 1989، ص186).

وقام وزير الخارجية البريطاني جي روبرتس "G. Roberts" بزيارة إلى منطقة الخليج العربي يوم 9 كانون الثاني 1968م، أعلن فيها عن نية بريطانيا بالانسحاب من منطقة الخليج العربي بحلول نهاية عام 1971م، وأعلن في أثناء الزيارة أيضا اقتراحا تضمن إنشاء حلف دفاعي سعودي– إيراني لتأمين عملية الانسحاب وضمان أمن واستقرار المنطقة، إلا أن المملكة العربية السعودية رفضت هذا المقترح؛ كونه لا يتناسب وتوجهات المملكة العربية السعودية المناهضة

للتحالفات الاقليمية، فضلا عن تأكيد حرصها الكامل على استقلال دول المنطقة دون فرض إرادات خارجية عليها (العيدروس، 1998، ص277).

وأعلنت المملكة العربية السعودية بأنه لا توجد هنالك خشية من انسحاب بريطانيا من المنطقة، وأن الأمن والاستقرار فيها يكون بتضامن تلك الدول، وجاء هذا الإعلان بعد لقاء الملك فيصل بن عبدالعزيز مع أمير الكويت الشيخ أحمد الصباح (قاسم، 2001، ج4، ص279-280)، وعلى صعيد آخر أوفد الملك فيصل بن عبدالعزيز ولي العهد الأمير خالد بن عبد العزيز إلى واشنطن في تموز 1968م والذي قدم بدوره طلبا إلى الإدارة الأمريكية للمساعدة في المحافظة على أمن الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني، وفي المقابل أكدت الإدارة الأمريكية على دعم دور المملكة العربية السعودية في المحافظة على أمن الخليج العربي(التميم، 2002، ص132).

وبعد الدعم الذي حصلت عليه المملكة العربية السعودية من الجانب الأمريكي، وجدت المملكة العربية السعودية الوقت مناسبا للعمل على تشجيع إقامة اتحادات فدرالية بين إمارات الخليج العربي، فشجعت على عقد اجتماع بين حاكم إمارة دبي الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، وحاكم إمارة أبو ظبي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، فتمخض ذلك الاجتماع على إقامة اتحاد فدرالي بين الإمارتين في 18 شباط 1968م ليكون الأساس لاتحاد يجمع كل إمارات الخليج العربي التسع (هاشم، 1974، ص372 – 374)، ولأجل تحقيق ذلك وجه كل من الشيخ زايد بن سلطان والشيخ راشد بن سعيد دعوة إلى كل شيوخ إمارات الخليج العربي وهي كل من: قطر، وأم القوين، والشارقة، والبحرين، والفجيرة، وعجمان، ورأس الخيمة، لوضع الأساس لاتحاد فدرالي يجمع هذه الإمارات تحت مسمى الإمارات العربية (قاسم، 2001، ج4، ص300-301).

ولاقت دعوة شيخي أبو ظبي ودبي ترحيبا من قبل شيوخ الإمارات التسعة الذي التقوا في إمارة دبي للمدة من 25 – 27 شباط 1968م، إذ أكد المجتمعون على ضرورة توحيد الجهود

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

لمواجهة الخطر الذي يهدد المنطقة، والتوصل إلى تفاهم يضمن الاستقرار لمنطقة الخليج العربي بصورة عامة، ومن جانبها أعلنت المملكة العربية السعودية ترحيبها بهذا الاجتماع والنتائج التي تمخضت عنه، وأعلنت كذلك عن استعدادها لتقديم كل ما يضمن تنفيذ هذا الاتفاق وذلك بالدعم الاقتصادي والسياسي (قاسم، 2001، ج4، ص314)، وتزامنا مع جهود دعم ذلك المشروع، برزت مشاكل ومخاوف حول شكل وطبيعة الاتحاد، فضلا عن معارضة إيران انضمام البحرين إلى ذلك الاتحاد، لذا قام الجانبان الكويتي والسعودي بتنسيق مواقفهما بزيارة قام بها الملك فيصل بن عبد العزيز إلى الكويت في الثامن من نيسان 1968م، إذا اتفق الجانبان على ضرورة توحيد الجهود لتسوية الخلافات بين إمارات الخليج العربي ودفع تلك الإمارات نحو تحقيق الاستقلال التام (قاسم، 2001، ج4، ص279-280).

أما بالنسبة إلى الموقف الإيراني فقد أكدت المملكة العربية السعودية عن طريق تصريح للملك فيصل بن عبد العزيز في آيار 1968م والذي أعلن فيه، أنه على الدول العربية المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن الجانبين العربي والإيراني لهما مصالحهما التي ينبغي الحفاظ عليها من قبل جميع الأطراف، وأعلن أيضا أن الاتحاد الخليجي الجديد سوف لن يقوم بأي دور يمس المصالح الإيرانية في المنطقة (آل سعود، 2006، ص61). وبعد تذليل الصعوبات المتمثلة بمعارضة إيران انضمام بعض الإمارات الخليجية عن طريق الجهود الدبلوماسية التي قامت بها المملكة العربية السعودية، وواصلت الأخيرة جهودها الرامية إلى توحيد وجهات النظر بين حكام الإمارات، فدعت في تشرين الأول 1969م الحكام إلى استغلال الفرصة وتنحية الخلافات الجانبية، وفي نهاية تشرين الأول من العام نفسه نجحت المملكة العربية السعودية في

عقد اجتماع في أبو ظبي تم في أثناء الاتفاق انتخاب الشيخ زايد رئيسا للاتحاد لمدة سنتين وأن تكون أبو ظبي العاصمة الجديدة له (الشلق وعقيل، 1998، ص44).

وواصلت المملكة العربية السعودية جهودها الرامية إلى تشكيل اتحاد الإمارات العربية المستقل، على الرغم من الاعتراضات التي أثارها حاكما قطر ورأس الخيمة في أثناء الاجتماع الذي انعقد في 25 تشرين الثاني 1969م بسبب حضور المعتمد السامي البريطاني جيمس ترادول، "James Tradwwill" والذي عدوه تدخلا في الشؤون الداخلية للاتحاد، وفي ذلك السياق، قامت المملكة العربية السعودية بدعم قرار مجلس الجامعة العربية في 11 آذار 1970م والمتضمن قيام الأمين العام للجامعة العربية بزيارة إمارات الخليج المعنية لحثها على تحقيق الاتحاد، ومن جانب آخر استضافت المملكة العربية السعودية المؤتمر الإسلامي لوزراء خارجية المنظمة في يوم 23 آذار 1970م في جدة، والذي خرج بعدة توصيات منها مساعدة الشعوب العربية على تحقيق وحدتها واستقلالها، وذلك في إشارة من المؤتمر إلى اتحاد الإمارات العربية (جريدة أم القرى، العدد 2314، 27 آذار 1970).

وأصبحت المملكة العربية السعودية بسبب سياستها الرامية إلى تقريب وجهات نظر الأطراف المتخوفة من تحقيق الاتحاد، المحطة التي يلجأ إليها حكام الإمارات للتباحث في الكيفية التي تضمن حقوق كل الإمارات الخليجية، وفي هذا السياق قام الشيخ راشد بن مكتوم حاكم إمارة دبي بزيارة المملكة العربية السعودية واجتمع مع الملك فيصل بن عبد العزيز لتدارس المعوقات التي تواجه الاتحاد، وأكد الملك فيصل بن عبد العزيز للشيخ راشد بن مكتوم دعم المملكة لكل الجهود الرامية إلى تحقيق الاتحاد، وأكد كذلك حرصه على وجوب إزالة كل العقبات التي تواجهه (جريدة أم القرى، العدد 2321، 15 آيار 1970م)، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية، إلا أن الخلافات استمرت بين أطراف الاتحاد ولاسيما إمارتي قطر والبحرين اللتين

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

أبديتا موقفا معارضا لبعض بنود الاتفاق المتعلقة بالعاصمة والتمثيل الاستشاري والقوات المحلية (قاسم، 2001، ج4، ص 324).

ولأجل رأب الصدع بين الإمارات الخليجية قامت المملكة العربية السعودية بالتنسيق مع الكويت والجامعة العربية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف الخليجية، فأرسلت في كانون الثاني 1971م وفدا برئاسة الأمير نواف بن عبد العزيز ليشترك مع وفد الكويت برئاسة وزير خارجيتها الشيخ صباح الأحمد، إذ حمل الوفدان رسائل من الملك فيصل بن عبد العزيز والشيخ صباح السالم تتضمنان رؤية الدولتين القاضية بضرورة قيام الاتحاد لما يشكله من دعامة رئيسة في مواجهة تحديات المرحلة الراهنة، وتضمنت كذلك مقترحات تخص مسائل التمثيل في المجلس الاستشاري والعاصمة وهيئات السلطة وأجهزتها، فضلا عن حق كل إمارة في تشكيل قوات محلية (الداهش، 2000، ص116–117؛ الشلق وعقيل، 1971، ص66).

ولم تتلق المملكة العربية السعودية والكويت أي ردود على مقترحات لجنة الوساطة، لذا قامت الدولتان في نيسان 1971م بإرسال وفد آخر برئاسة وكلاء خارجية البلدين، إذ قام الوفد المذكور بزيارة كل إمارات الخليج العربي لمحاولة التعرف بشكل مباشر على ردود الإمارات الخليجية حول المقترحات الواردة في محضر الوساطة السعودية – الكويتية، وتمثلت الردود بموافقة كل الإمارات باستثناء إمارتي قطر والبحرين اللتين رفضتا المقترحات للأسباب التي ذكرناها سابقا، وبذلك فشلت الوساطة السعودية – الكويتية في إقناع إمارتي قطر والبحرين بالعدول عن موقفهما حيال الاتحاد الخليجي، عندها وصل مشروع الاتحاد التساعي إلى طريق مسدود، استعيض عنه لاحقا بإعلان دولة الإمارات العربية المتحدة استقلالها في 2 كانون الأول 1971م (الشلق وعقيل، 1971، ص66).

الخاتمة:

1-إن المملكة العربية السعودية منذ نشأتها كانت تنظر إلى دولة قطر على أنها جزء لا يتجزأ منها من حيث الأرض واللغة والدين، لذا كانت المملكة العربية السعودية تسعى جاهدة إلى ضم قطر إليها.

2-إن الوجود البريطاني في الأراضي القطرية كان يضمن عدم تحقيق المملكة العربية السعودية لمطالبها في قطر، إذ كانت المملكة العربية السعودية تخشى بريطانيا؛ لأن بريطانيا كانت تدافع عن دولة قطر بل إنها تعد نفسها المسؤول المباشر عن قطر.

3-على الرغم من أن السعودية كانت تدعي أحقيتها بالأراضي القطرية إلا أنها لم تلجأ إلى الحل العسكري أبدا، بل كانت تفضل الحل السلمي بالتفاوض حتى في مسألة الحدود بين البلدين.

4-إن العلاقات القطرية – السعودية كانت تتماز طيلة مدة الدراسة بالتطور والنمو نحو الأفضل، إذ تفسره الزيارات المتبادلة بين البلدين على مستوى الملوك والأمراء والدبلوماسيين.

قائمة المصادر والمراجع:

Reference

1. آل سعود، فيصل بن سلمان. (2006). إيران والسعودية والخليج–سياسة القوة في مرحلة انتقالية. بيروت.
2. الخليفة، مي محمد. (1996). محمد بن خليفة 1813–1890 الأسطورة والتاريخ الموازي. دار الجديد. البحرين.
3. الزياني، أمل إبراهيم. (1989). علاقة المملكة العربية السعودية في النطاق الإقليمي 1964–1975. القاهرة.
4. الشلق، أحمد زكريا وعقيل، مصطفى. (1998). قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1968–1971 (دراسة ووثائق). الدوحة.
5. الشلق، أحمد زكريا، فصول من تاريخ قطر السياسي، الدوحة 1999.
6. العيدروس، محمد حسن. (1998). تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر. ط2. عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية. القاهرة.
7. المنجد، صلاح الدين. (1972). فيصل بن عبد العزيز من خلال أقواله وأعماله. دار الكتب الجديد. بيروت.
8. قاسم، جمال زكريا. (2001). تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر 1945–1971. دار الفكر العربي. القاهرة. ج4.
9. التميم، محمد علي محمد. (2002). العلاقات الأمريكية–السعودية 1964–1975. أطروحة دكتوراه (غير منشورة). كلية التربية–جامعة الموصل.
10. الداهش، لطفي صالح. (2000). الجامعة العربية وقضايا الخليج العربي 1954–1971. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية التربية ابن رشد–جامعة بغداد.
11. العيسى، عيسى بن إسماعيل. (2015). العلاقات السياسية السعودية القطرية من 1972–2002. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة مؤتة كلية الدراسات العليا. الأردن.
12. هاشم، سعيد خليل. (1974). تاريخ البحرين من الحماية الى الاستقلال 1861 – 1971، رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الآداب. جامعة القاهرة.
13. جريدة أم القرى. العدد (2314). 27 آذار 1970م.
14. جريدة ام القرى. العدد (2321). 15 آيار 1970م.

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

1. Al Saud, Faisal bin Salman. (2006). Iran, Saudi Arabia and the Gulf – Power Politics in Transition. Beirut .
2. Al-Khalifa, Mai Muhammad. (1996). Muhammad bin Khalifa 1813-1890 Myth and Parallel History. New house. Bahrain .
3. Al-Zayani, Amal Ibrahim. (1989). The relationship of the Kingdom of Saudi Arabia in the regional scope 1964-1975. Cairo.
4. Al-Shalaq, Ahmed Zakaria and Aqeel, Mustafa. (1998). Qatar and the Union of the Nine Arab Emirates in the Arabian Gulf 1968–1971 (study and documents). Doha.
5. Al-Shalaq, Ahmed Zakaria, Chapters from Qatar's Political History, Doha 1999.
6. Al-Aidarous, Muhammad Hassan. (1998). The modern and contemporary history of the Arabian Gulf. 2nd ed. Appointed for human and social studies and research. Cairo.
7. Al-Munajjid, Saladin. (1972). Faisal bin Abdul Aziz through his words and deeds. New Book House. Beirut .
8. Qasim, Jamal Zakaria. (2001). The modern and contemporary history of the Arabian Gulf 1945-1971. Dar Al-Fikr Al-Arabi. Cairo. C4.
9. Al-Tamim, Muhammad Ali Muhammad. (2002). American-Saudi relations 1964-1975. Doctoral dissertation (unpublished). College of Education - University of Mosul.
10. Al-Dahesh, Lotfi Saleh. (2000). The Arab League and Arab Gulf Issues 1954–1971. Master's thesis (unpublished). Ibn Rushd College of Education - University of Baghdad .
11. Al-Issa, Issa bin Ismail. (2015). Saudi-Qatari political relations from 1972-2002. Master's thesis (unpublished). Mutah University College of Graduate Studies. Jordan.
12. Hashem, Saeed Khalil. (1974). The history of Bahrain from protection to independence 1861 - 1971, Master's thesis (unpublished). Faculty of Arts. Cairo University.
13. Umm Al-Qura newspaper. Number (2314). March 27. 1970 AD.
14. Umm Al-Qura newspaper. Number (2321). May 15. 1970 AD.

Vol 12, Issue 39, Feb 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X